- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16 العدد: 01(2022) ص488-509

القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)

The agricultural sector and the determinants of economic diversification in Algeria (The period: 2010-2020)

يحياوي عبد الحفيظ

جامعة الجلفة (الجزائر)

hafidhyahiaoui@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/01/30
تاريخ القبول:
2022/03/14

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التنويع الاقتصادي؛
- ✓ القطاع الفلاحي؛
- ✓ البدائل التنموية؛
- ✓ الاقتصاد الجزائري.

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على القطاع الفلاحي بالجزائر كأحد اهم البدائل التنموية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال عرض واقع القطاع في الجزائر وتأثيراته على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتوصلت الى أنه وبالرغم مما تمتلكه الجزائر من مقومات فلاحية متنوعة إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال يعاني من التهميش ونسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني ضعيفة مقارنة مع ما تملكه من إمكانيات كون النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن طموح جعل القطاع الفلاحي كبديل تنموي للمحروقات، وأوصت بأهمية وضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي ليصبح قطاع تنموي يمكن الاعتماد عليه في سبيل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

Article info

Received
30/01/2022
Accepted
14/03/2022.

:Keywords
- ✓ *economic diversification;*
- ✓ *the agricultural sector;*
- ✓ *developmental alternatives;*

Abstract :

The study aimed to shed light on the agricultural sector in Algeria as one of the most important development alternatives within the framework of the policy of economic diversification, by presenting the reality of the sector in Algeria and its effects on macroeconomic indicators. It concluded that, the agricultural sector still suffers from marginalization and its contribution to the national economy is weak compared to its capabilities, since the achieved results are still far from the ambition of making the agricultural sector as a development alternative to hydrocarbons, It recommended the importance and necessity of promoting the agricultural sector to become a reliable development sector for economic diversification outside the hydrocarbon sector.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1- مقدمة:

تعاني الاقتصاديات الأحادية بسبب اعتمادها على مورد اقتصادي واحد، من صدمات و أزمات ناتجة عن تشوه هياكلها الاقتصادية، و هو ما يدعو هذه الدول إلى تبني سياسة قائمة على تنويع هيكلها الاقتصادي، عبر توسيع فرص الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الشاملة.

و يعد قطاع الفلاحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواجب تفعيلها لتحقيق التنويع الاقتصادي، لما يمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، وجلب العملة الصعبة، و خلق فرص العمل، وتوليد القيمة المضافة، وتحقيق الإيرادات، و زيادة الدخل و الناتج الوطني، وبالتالي تحقيق التنمية.

و نظرا للمزايا التي يحققها القطاع الفلاحي و انعكاساته الاقتصادية، سعت الجزائر إلى النهوض بهذا القطاع، و جعلته إحدى البدائل المثلى و الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وعليه سوف سنحاول دراسة وتحليل القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقصادي في الجزائر، من خلال تحليل أبعاد الفلاحة وقياس أثرها الاقتصادي خلال الفترة (2010-2020).

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي أهم برامج التنمية الريفية التي اتبعتها الجزائر؟ وما علاقتها بمقاربات ونماذج تنويع الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث: للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

تكمن الفاعليه الاقتصادية للقطاع الفلاحي في كونه يمثل رهانا مستقبليا للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع الفلاحي أصبح بديلا اقتصاديا، من شأنه المساهمة في الدخل والناتج الوطني، كما تبرز أهميته كذلك من خلال العناية الكبيرة التي توليها الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالتنمية الريفية و بعلاقتها ببرامج ومقاربات التنويع الاقتصادي و التنمية الشاملة؛
- محاولة إبراز الأهمية و الأثر الاقتصادي الحقيقي للقطاع الفلاحي في الجزائر؛
- محاولة إيجاد السبل الكفيلة بالنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر في ظل مقاربات ونماذج تنويع الاقتصاد الوطني.

منهج و حدود البحث: اعتمادنا على المنهج الوصفي والتحليلي، و قسمنا حدود بحثنا إلى:

- الحد الموضوعي: بحث العلاقة بين القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- الحد المكاني: دراسة قطاع الفلاحة في الجزائر؛
- الحد الزمني (الإطار الزمني): دراسة للفترة الممتدة من (2010- 2020).

محاور الدراسة : من أجل المعالجة الفعالة والدقيقة لإشكاليتنا ارتأينا تقسيم دراستنا على النحو التالي:

- المحور الأول: الاطار النظري للقطاع الفلاحي؛
- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛
- المحور الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. الاطار النظري للقطاع الفلاحي:

1.2. مفهوم الزراعة و الفلاحة:

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها الإنسان من أجل العيش و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وقد لا يوجد تعريف دقيق و شامل لبعض المفردات كالفلاحة و الزراعة، حيث يعتبر الاختلاف بين المفكرين أحد العوامل الأساسية التي يساهم في تعميق الإختلاف بينهم و بالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

فلغة،كلمة "فلاحة" مشتقة من كلمتين "AGREE" أي الحقل أو التربة، وكلمة " CULTURE" أي العناية أو الرعاية، وعلى ذلك القول فإن الفلاحة هي العناية بالأرض، وهذا هو المفهوم الضيق، حيث أن هذا التعريف لا يعكس و لا يفسر بقية النشاطات الزراعية الحديثة.

فالفلاحة بالمفهوم الواسع قد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية، بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتحديد نشاط المزارع، فأصبح الفلاح يهتم بنشاطات أخرى بالإضافة إلى عمله الأصلي، أهمها: (حوحو، 2003، صفحة 26)

- تربية الحيوان ورعايته، وينتشر هذا النشاط بكثرة في الأراضي ذات القيمة المنخفضة وغير الخصبة.
- زراعة الأشجار ومتابعتها والعناية بها، وهي من الزراعات التي تتطلب قدرا من رأس المال والدعم التقني.
- تشتمل الفلاحة كذلك على مستلزمات الزراعة من آلات و بذور و أسمدة و غيرها من الوسائل المتعلقة بأمور الزراعة

و يرتكز تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة على مفهومين للزراعة، مفهوم ضيق يعني أنها تتعلق خاصة بالموارد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات اللازمة بمستلزمات الإنتاج الزراعي و إنتاج المحاصيل و حتى الثروة الحيوانية، ومفهوم واسع، فهو إضافة للمفهوم الضيق يضيف صناعة المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق و تحويل المنتجات الزراعية.

و تعرف السياسة الزراعية بأنها: مجموعة التدابير و الإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من واردات و رفع مداخيل المزارعين. (خليل، 2006، صفحة 32).

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن المفهوم الشامل للفلاحة يضم جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج و لتحسين نمو الإنتاج الحيواني و النباتي و ذلك بقصد توفيرها للإنسان.

والسياسة الزراعية شكل من أشكال السياسة الاقتصادية التي تهتم بالقطاع الزراعي بغية تحقيق أي هدف وطني أو قطاعي، فلقطاع الفلاحة أهمية بالغة باعتباره القطاع الرئيسي المنتج للغذاء، و الهدف منه زيادة التصدير و تخفيض الاعتماد على العالم، إضافة إلى خلق فرص التوظيف، وكل هذا يعتمد على نمو الإنتاج باعتباره المحدد الرئيسي لهذه المتغيرات و إمكانية الاتجاه بها نحو التوازنات القطاعية الاقتصادية الأخرى، كما أنه يساهم في التجارة الخارجية من خلال رفع مؤشرات الصادرات و الواردات من المنتجات الزراعية .

1.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني و الدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والاستغلال الأفضل للمقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحي، أو التي تخص تنويع الإنتاج وتكثيفه وغيرها.

وبهذا فهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويمكن اعتباره برنامج وضع لحماية الإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا حماية سكان

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأرياف، ويتكون من عدة مصادر للتمويل، من بينها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، والقرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية

يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي، من خلال عدة آليات تمثلت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الفلاحي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برامج التجديد والارشاد الفلاحي والريفي، وتمحورت إستراتيجية المخططات الوطنية للتنمية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الفلاحي.

1.2.2. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: جاء هذا المخطط لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: (CNES, p. 40)

- التحسين المستمر لمستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الانتاج الوطني؛
- ترقية المنتجات ذات المزيا النسبية المؤكدة المقارنة؛
- تحقيق تنمية مستدامة في اطار الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية؛
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذا الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية؛
- حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل عن طريق ترقية وتشجيع الاستثمار؛
- ترقية التشغيل في الفلاحة وفق القدرات الممكنة وتثميها للحد من ظاهرة البطالة،و تحسين الإطار المعيشي للفلاحين ومداخيلهم؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه لتحقيق الأمن الغذائي؛
- رفع الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.

2.2.2.محاور المخطط الوطني للتنمية الريفية: (Ministre de l’Agriculture, 2000, p. 4)

المحور الأول: وتضمن خمس برامج أساسية تمثلت في:

- البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي؛
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج؛
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

المحور الثاني: وتضمن أربعة برامج أساسية، هي:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- برنامج حماية البيئة المحافظة وتنمية الهضاب و المناطق الجبلية و الصحراوية.

و قد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية وهي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تحقيق الأمن الغذائي لتمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه؛
- تنمية المنتجات الفلاحية، وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية؛
- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي في اطار التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3.2. برامج التجديد والارشاد الفلاحي والريفي:

تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي، يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

1.3.2.تعريف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية. (رياض، 2011، صفحة 152)

فسياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة إقليمية، أي تتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي، الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة كما كان ينظر إليه من قبل، من خلال تحديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية.(برنامج سياسة التجديد الريفي، 2006)

2.3.2. الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي: تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية، بتحسين ظروف التشغيل، وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف؛
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، وذلك بتحسين ظروف الحياة، وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها؛
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة، وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونًا رئيس يا في الاقتصاد الريفي؛
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة؛

ان سياسة التجديد الريفي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع أخذ خصوصياتها وإمكانياتها وتحدياتها، وهذا ما يسمح بالمساهمة في تحقيق شروط أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة .بالرغم من هذا المخطط التنموي والجهود المبذولة لتطوير الفضاء الريفي، و إخراجه من عزلته. (الطيب، 2014، صفحة 242)

3.3.2. دعائم إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: تتمثل أهم دعائم التجديد الفلاحي في:

- التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين، والمتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:
  - حماية الأحواض المائية؛
  - تسيير و حماية الإرث الغابي؛
  - محاربة التصحر؛
  - حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي؛
  - التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.
- دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين.

ومن هنا، نجد أن هذا البرنامج بني على ثلاث **مبادئ أساسية** تتمثل في: (بكدي، 2013، صفحة 193)

- الريف مستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين؛
- التنمية الكاملة والشاملة والمستدامة، والتي يجب ان تشمل جميع المناطق بالتساوي؛
- البحث عن الطاقات و القدرات كل الفضاءات والقطاعات، و قولبتها في الشكل الاقتصادي.

4.2. الخطوات التمهيدية لانطلاق برنامج التجديد الفلاحي:

لقد مر برنامج التجديد الفلاحي بالعديد من المراحل، قبل أن يعلن عن المشروع في تنفيذه سنة 2007، بدءا من مرحلة التشخيص إلى مرحلة المصادقة عن المشروع، وهذه المراحل كما يلي: (ليازيد وهينة، 2009، صفحة 6)

1.4.2.المرحلة الأولى (2002-2003): تمثلت في مرحلة التشخيص والاستشارة (دراسات ميدانية، سبر آراء وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وامال السكان..)، مع تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

2.4.2.المرحلة الثانية (2003-2004): تم فيها صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

3.4.2.المرحلة الثالثة (2004-2005): حيث تضمنت هذه المرحلة:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛
- انجاز الولايات للاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الريفية المستدامة؛
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية، للاستفادة منها في المراحل المقبلة.

4.4.2.المرحلة الرابعة (2006): والتي تم فيها:

- عرض سياسة التجديد الريفي، وذلك من خلال الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات، المقاربات، أداوت التنفيذ والمتابعة، التقييم والبرمجة؛
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، وكذا تم تنصيب 48 خلية لتنشيط التنمية للولايات ابتداءا من مارس؛
- تم عقد ندوة الحكومة والولاية في جوان 2006؛
- انجاز وثيقة التجديد الريفي في أوت 2006.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.4.2.المرحلة الخامسة (أكتوبر 2006): تم خلال هذه المرحلة المصادقة على سياسة التجديد الريفي، وذلك من خلال تعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي، إذ تمت صياغة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2005-2015) كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003، حيث تم خلالها عرض الأسس العامة لهذه السياسة، أما الثانية فتمت في فيفري 2006، وذلك في الصيغة النهائية لسياسة التجديد الريفي، وبعد الفترة التجريبية (2003-2005)، والتي تم فيها اختبار طرق هذه السياسة ومناهجها ومدى نجاعتها عبر 48 ولاية، حيث تم ذلك في خضم قيام كل ولاية بإعداد استراتيجياتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

وقد تمركزت محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، حول أربعة محاور هي:

- إقامة شراكة محلية بين مختلف الفاعلين في التنمية الريفية؛
- المساعدة على استحداث أنشطة اقتصادية تجديدية؛
- تثمين متوازن وإدارة مستدامة لموارد الإقليم وثرواته؛
- تضافر القوى الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق العمليات.

وبهذا فلم يكن برنامج التجديد الريفي كسابقيه من البرامج والسياسات السابقة من حيث الظهور، فقد مر بعدة فترات ومراحل ابتداءا من سنة (2003 الفترة التجريبية) إلى غاية 2009، وهي فترة تعميم السياسة، وبالتالي يمكن ايجاز المراحل السابقة في ثلاث مراحل: (MADR, 2012, p. 7)

- **مرحلة (2004-2006):** والتي بدأت أولا بعرض الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية .بعد مرحلة تجريبية (2003-2005)، ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي تم في 15 مارس 2006 وبموجب مرسوم رقم 03 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعا و 3 مؤسسات وطنية، واللجان الولائية.
- **مرحلة (2007-2008):** والتي تم فيها تحديد أهم الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات بالمصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08 /16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي سطر برامج دعم التجديد الريفي، ومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.
- **مرحلة (2009-2014):** والتي بدأت مع خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة، والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية ، وبالتالي تم تعميم البرنامج، ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي.
- **مرحلة (2015-2019):** إن المسعى الذي اعتماده في اطار البرنامج الخماسي 2015-2019 ، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب للتصدير،وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي: (نسمن، 2017، صفحة 174)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الانتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية؛
- المحور الثاني: مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتجية وتكييف سياسة الدعم و التمويل، و التسيير العقلاني وتوفير احسن العوامل و وسائل الانتاج، مع اعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية ؛
- المحور الثالث: تقوية الحماية و حفاظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات ، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للادارة ؛
- المحور الرابع: تقوية آليات الدعم و التاطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية و الصحة النباتية، ضد الآفات و الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية ؛
- المحور الخامس: متابعة تقوية الكفاءات البشرية و الدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وادارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني .

ومن الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي: (نسمن، 2017، الصفحات 174-175)

- انتاج: 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب؛
- تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية ؛
- تهيئة 13 غابة بمساحة اجمالية مقدرة بـ 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة اجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛
- إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار ؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5% ؛
- إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي .

2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي:

1.3. تعريف التنويع الاقتصادي: يختلف تعريف التنويع باختلاف مجالات التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير "التنويع" إلى "الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها. (روابنية و باهي، 2016، صفحة 135)

و بشكل عام يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 21)

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الإنتاجية و زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية و الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية. (طويل، مرابط، و قندوز، 2021، صفحة 223) فبالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، فالتنويع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، و يعني مصطلح التنويع لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا (صاري و بوضياف، 2019، صفحة 415)

كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق التراكم في القدرات الذاتية (المحلية)، قادرة على توليد موارد متجددة لبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، و في مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع الاقتصادي من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و المستمرة للخارج. (راشي و محرز، 2019، صفحة 8)

و حسب الاقتصادي (**Jean Claude BERTHELENY**) فاقتصاد المتنوع هو الاقتصاد ذو الهيكل الإنتاجي الموزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض، و ذلك من حيث طبيعة السلع و الخدمات المنتجة. (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2020، الصفحات 54-55) و هذا يعني أن التنويع الاقتصادي ينطبق على الدول التي تعتمد اقتصاداتها على مورد وحيد غير مستديم، لتكون بذلك القطاعات الإنتاجية (الصناعية، الزراعية و الخدمية) بدائل مناسبة تحل محل هذا المورد الوحيد، مما يسمح ببناء اقتصاد محلي سليم ومتنوع.

فبالنسبة للبلدان النفطية فإن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات و الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي، و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها، و إعطائه دورا رياديا. (صبر و حمه سعيد، 2021، الصفحات 248-249)

أما إذا نظرنا للتنويع في شقه المالي، فيمكن اعتباره كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية (بنيني و بنيني، 2016، صفحة 79)

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فالتنويع الاقتصادي هو سياسات لتنويع و تغيير حصص السلع في مزيج التصدير، و إدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة و اقتحام أسواق جغرافية جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي و يخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج، و يحد من تقلبات الاقتصاد الكلي على المدى القصير. (ثابت و جاسم، 2021، صفحة 8)

و يتطلب التنويع الاقتصادي تكوين قاعدة إنتاجية واسعة تتضمن سلسلة من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، حيث يشترط لتحقيق التنويع الاقتصادي توافر قواعد التنويع الأساسية التالية: (مرزوك، 2013، صفحة 3)

- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي.
- **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، و تنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية و البشرية و التقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل و الحقيقي.

و على الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل و الإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل و الإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد أن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل و الإنتاج كالصادرات، الواردات، إيرادات الدولة، العمالة، إجمالي تكوين رأس المال، و ذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي و إسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، و لكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية و اجتماعية أخرى. (خنشول، 2020، صفحة 203)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.3. أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي الى إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة او تطوير القطاعات الضعيفة، لتقليل حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتختلف أهداف التنويع الاقتصادي حسب الزمن الى: (المعهد العربي للتخطيط، 2020، صفحة 14)

- على المدى القصير: التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي (النفط مثلا)، و بالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي و العائدات التصديرية.
- على المدى الطويل: استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع و التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي.

وتتمثل أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي: (بنيني و بنيني، 2016، صفحة 79)

- يسمح بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية؛
- يساعد في تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق زيادة فرص الاستثمار في قطاعات متعددة بأنشطة اقتصادية متنوعة عوض الاعتماد على قطاع واحد، مما يسمح بتحريك عجلة النمو الاقتصادي؛
- يساهم في تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و تعزيز التكامل فيما بينها تحصين لتنويع الاقتصاد و منحه المرونة الكافية للتأقلم مع الظروف المتغيرة؛
- يسمح التنويع الاقتصادي بالرفع من القيمة المضافة المحلية و زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق التخلي عن التخصص خاصة في القطاعات غير المستقرة أسواقها، مقابل إقامة مشروعات جديدة لإنتاج السلع و الخدمات؛
- يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي و زيادة الصادرات و إحلال الواردات. فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي؛
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تنويع الصادرات، حيث يوفر فرصا أفضل لتصدير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة كبيرة في قطاعي الصناعة و الخدمات، عوض تصدير منتج وحيد أو عدد محدود من المنتجات؛
- يعمل التنويع الاقتصادي على تقوية سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- زيادة الناتج والدخل الوطني من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي و القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- توفير الحماية للاقتصاد من الأزمات الاقتصادية والمالية من خلال تنمية وتنويع الصناعات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

3.3. أنواع التنويع الاقتصادي: يتضمن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع شكلين أساسيين هما:

1.3.3. تنويع الإنتاج (تنويع الهيكل الصناعي): و ذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، و نميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع الإنتاج:

- **التنويع الأفقي**: يعني توزيع الاستثمار على أدوات من الفئة نفسها، حيث يولد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه، بمعنى إنتاج سلع جديدة في القطاع المنتج في البلد، و الذي يسمح بالدخول إلى مجالات جديدة مرتبطة أو غير مرتبطة بقطاع النفط، و توفير عدد أكبر من السلع لتلبية حاجات و رغبات المستهلكين، كما يسمح بتقليل الواردات و زيادة الصادرات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **التنويع الرأسي**: يعني توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة (صناعية، زراعية و خدمية)، فضلا عن توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين من خلال إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة و زيادة قيمتها المضافة، بمعنى عملية التحول من إنتاج و تصدير السلع الأولية إلى إنتاج و تصدير السلع المصنعة، و ذلك انطلاقا من التكامل بين أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2.3.3.تنويع الصادرات (توسيع الأسواق): هي استراتيجية قائمة على توسيع سلة الصادرات من المنتجات المحلية، من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، و يعتمد ذلك على تقديم مزايا للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، و هو ما يسمح بالولوج إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، و بالتالي التقليل من التعرض للصدمات الداخلية و الخارجية.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات و تنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي و التصديري لبلد ما، و في معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، و خاصة السلع الأولية. و نفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة و جهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل، و مع أن عملية تنويع الإنتاج و التجارة قد تكون مكلفة و محفوفة بالمخاطر و طويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك. (رواينية و باهي، 2016، صفحة 136)

4.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات توضح مدى تحقق التنويع الاقتصادي، من أهمها: (الجبوري، 2018):

- **مؤشر الملكية (عام/خاص):** أي من يملك ملكية وسائل الانتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد بشكل عام، هل هي الدولة عبر قطاعها العام أم القطاع الخاص عبر الشركات والأفراد، ونظراً للمميزات التي يتمتع بها القطاع الخاص، و المتمثلة بالكفاءة وتخصيص الموارد والقدرة على التنقل في الاسواق العالمية وغيرها، فكلما كان دور القطاع الخاص أكبر من القطاع العام في الاقتصاد ملكية وممارسة وإدارة،كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا والعكس صحيح.
- **مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية (استقلالية أم تغذية):**يوضح هذا المؤشر مدى تنوع الاقتصاد من خلال مدى تناسبية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد، وهذا لا يعني أن تكون القطاعات متساوية من حيث مساهمتها، بقدر ما تعني أن تكون جميع القطاعات فعالة وفقا لأهميتها ووزنها في الاقتصاد، وأن تسهم القطاعات القائدة منها في تفعيل القطاعات الاخرى وتنشيطها عبر التشابكات الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد الوطني.
- **مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية**: والتي من أهمها:
- **الناتج المحلي الاجمالي:** يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد، كونه يتكون من القطاعات الاقتصادية جميعها الانتاجية والتوزيعية والخدمية، فعندما تتم ملاحظة أن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جداً على حساب بقية النسب فهذا يعني إن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح، عندما نلاحظ عدم وجود تباين كبير بل وجود نسب متقاربه بين مكونات الناتج المحلي الاجمالي فهذا يدل على تنوع الاقتصاد وابتعاده عن الاحادية.
- **الايرادات العامة:** كلما كانت إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربة وبعيدة عن الاقتراض والاعانات والاصدار النقدي الجديد، كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد والعكس صحيح، كلما اعتمدت الدولة على مورد واحد وخصوصا إذا كان ريعيا مع زيادة الاقتراض والاعانات كلما دل ذلك على أحادية الاقتصاد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **الصادرات:** من الممكن معرفة تنوع الاقتصاد من خلال بنية وحجم الصادرات، فكلما كان عدد وحجم السلع المصدرة أكبر كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد، والعكس ليس شرطا صحيحا، إذ ربما يكون الاقتصاد في بعض الأحيان اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو لا يستطيع منافسة السلع الدولية في الاسواق الأجنبية بفعل سياسة حماية المنتوج.
- **الواردات:** يمكن معرفة تنوع الاقتصاد من خلال بنية وحجم الواردات، فكلما كان حجم وعدد أنواع السلع المستوردة أكبر كلما دل ذلك على قلة التنوع و عمق أحادية الاقتصاد، والعكس صحيح.

5.3. عوامل نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي: تختلف الآليات الكفيلة بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي من بلد لآخر تبعا لتوجهاته الإديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الظروف المحلية و الدولية خاصة الاقتصادية منها، و التي من ضمنها:(علي، النعماوي أمينة، و بابا أحمد عبد المجيد، 2017، صفحة 15):

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة و التعاون والتنسيق بين القطاعين العام و الخاص، و تحديد دور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، لكونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة حتى يرقى لمستوى رغبات الأسواق الداخلية أو الخارجية على حد السواء. ويكون هذا الدور عن إما عن طريق القطاع الخاص وحده أو عن طريق **تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص** والتي تلعب دورا كبيرا في تخفيف الأعباء على القطاع الحكومي من خلال المساهمة في تنفيذ مشاريع البنية التحية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتساهم هذه الشراكة في توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين الطرفين، إضافة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي عن طريق الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوافر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العام(الجمل و هشام مصطفى محمد، 2016، صفحة 1686)
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل تصاعد المديونية وتضخم تكاليف الاستدانة الخارجية، يعد من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية، و عاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية و توسيعها و زيادة مقدار الدخل و مصادره و ارتفاع مستوى الاستخدام، و بالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، إذ لا تنحصر هذه الاستثمارات تعبأ لمواجهة ضيق السوق فحسب، و إنما تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية و الخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و الاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في زيادة الإنتاجية وتغطية الإنفاق على الأبحاث، وتوفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية، والإسهام في فتح أسواق جديدة للتصدير، والعمل على تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية السلع والخدمات، فضلا عن تسهيل دخول التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية، ورفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة التكامل بين القطاعات وتعزيز الصادرات مما يحقق تنمية متواصلة وبلوغ مستويات أعلى من التنافسية لاقتصاداتها.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية من أنجح آليات التنويع الاقتصادي، بعد أن كانت القناعة سائدة بارتفاع الأهمية النسبية للشركات الكبيرة حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، فمع تراجع عدد الشركات الكبرى في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الصدمة البترولية الأولى، واعتبر البعض أن هذه الحقبة تعتبر نهاية الفوردية (Fordism)، وهو نظام التصنيع المبني على كبرى الشركات وعلى إنتاج سلع نمطية ومنخفضة التكلفة، انتقل الاهتمام من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة و أساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت إلى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة، و انعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة و المتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب. وتعتبر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، فهي تساهم في تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات، وإمداد المؤسسات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المؤسسات، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لقدرتها على التكامل مع المؤسسات الكبيرة.(العربي، 2013، صفحة 154)

- **إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي:** تعتبر الدولة تنموية إذا استطاعت إطلاق عملية تنموية متواصلة غير مقتصرة على معدلات مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، و إنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، و في علاقاتها بالاقتصاد الدولي، و انطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام و المحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عملية التنمية.
- **برامج الاصلاح الاقتصادي:** يطلق على هذه البرامج برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتشتمل على عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات للسياسات الاقتصادية، وتكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات و الاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار، و تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسيا لعملية التنويع الاقتصادي، و يتمثل مضمونها في تقليل نطاق التدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي وتركه لقوى السوق بما يسمح بتحسين كفاءة التخصص للموارد . (حميد و بن ناصر محمد، 2018، صفحة 260)

6.3. محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي:

1.6.3.محددات التنويع الاقتصادي: يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في النمو الاقتصادي، غير أن ذلك يرتبط بعدة عوامل من شأنها المساعدة على تبني هذه السياسة، فحسب تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لعام 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، و هي: (المعهد العربي للتخطيط، 2020، الصفحات 16-17)

- العوامل المادية: الاستثمار و رأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية و التجارية و الصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة و البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات و رأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية) و الحصول على التمويل.

2.6.3.مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: يمكن الاستناد إلى المؤشرات و المقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع و تقدمها: (ESCWA, 2001, p. 10)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **معدل و درجة التغير الهيكلي**: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و / أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن... و من المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات بذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** من المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط و الغاز كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، و من المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** بصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغييرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط و صادراته.
- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** و من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس و يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** فالتنويع الاقتصادي يعني ضمنيا أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- **الإسهام النسبي للقطاعين العام و الخاص** في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و إلى معدلات تغير هذا الإسهام حسب القطاع.
- **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام و الخاص:** فحيثما كانت البيانات تسمح يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة ، و لاختبار و تعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي و العمالة و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.
- **مقاييس الإنتاجية:** يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته و تحديثه.

تدل المؤشرات المذكورة أعلاه على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، غير أنها لا تحدد درجة هذا التنويع بدقة، و لتحديد مدى التنويع الاقتصادي بين الدول المختلفة أو داخل الدولة نفسها خلال فترات مختلفة، يتم الاعتماد على مؤشرات القياس التالية:

- **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي:** يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.
- **مؤشر التنويع (مؤشر الأونكتاد :UNCTAD)** : وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij} : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات و واردات البلد j

h_i : حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **مؤشر هرفندل- هيرشمان (Herfindal -Hirshman)** : هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

H.H : مؤشر هيرفندل- هيرشان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

x_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

x: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

وقد تم تصميم هذا المقياس للتعرف إلى مقدار التركز في صناعة ما، ويستخدم عادة في الدراسات الهادفة لقياس التركز والمنافسة في القطاع المصرفي ، وهو كذلك يقوم على قياس تركيبة المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز أهم التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويستخدم بشكل واسع في قياس التنويع الاقتصادي، وقد استخدم كذلك من قبل المحاكم الأمريكية لقياس درجة الاحتكار في صناعة معينة، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

- **مؤشر جيني GINI-INDEX**: يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جين Gini Index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى "لوريتر lore nz Curve "، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينتر و وتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث.

وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها : (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 78)

$$G=1 - \sum_{k=1}^{n}(X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث:

X_K : التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي

Y_K: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

n : هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة). أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. (شليحي و رزوق، 2018، صفحة 211)

الشكل رقم (01): مؤشر جيني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

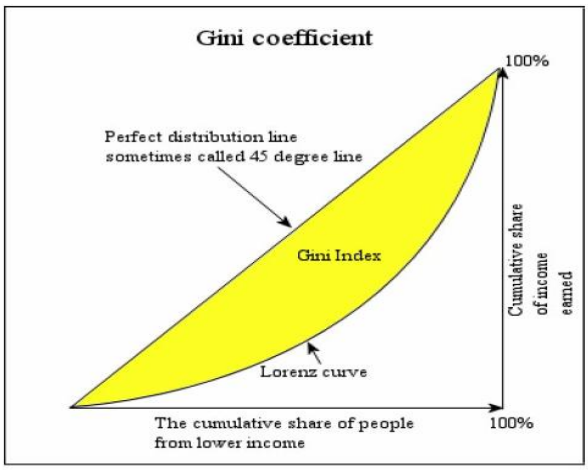

Graphical representation of the Gini coefficient

المصدر: محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر ، Global Journal of Economics & Business(GJEB)،المجلد2، العدد2 ،2017، ص 78.

3. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

سنتطرق في هذا المحور إلى الجانب التطبيقي وذلك باستعراض أهم المؤشرات المتعلقة بواقع القطاع الفلاحي بالجزائر، من خلال:

1.4. حجم الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي الغابية في الجزائر:

الشكل رقم (02):حجم الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر للفترة (2010-2019). الوحدة: الف هكتار

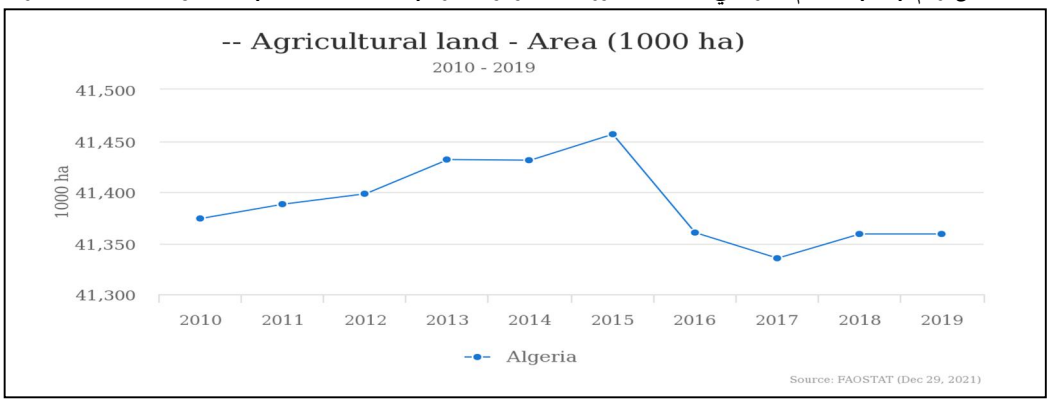

المصدر: المنظمة العالمية للزراعة والأغذية FAO عبر الرابط: https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL/visualize

يبين الشكل رقم (02) تطور مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بالجزائر ، حيث يوضح أن مساحة الأراضي الفلاحية بالجزائر قدرت سنة 2010 بـ 41.370 مليون هكتار، لتبلغ سنة 2015 ماقدره 41.456 مليون هكتار ، ثم بدأت تعرف هذه المساحة تدهورا حيث انتقلت إلى 41.335 مليون هكتار سنة 2017، بفارق أكثر من 100 ألف هكتار وهي مساحة شاسعة، ثم عاودت الارتفاع الى 41375 مليون هكتار سنة 2019، ويعود هذا التراجع في الاراضي الصالحة للزراعة الى إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

- محدودية الموارد المائية بسبب الجفاف وقلة التساقط؛
- ضعف الاستغلال الأمثل للاراضي الصالحة للزراعة بسبب بعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية؛
- تعرض مساحة الاراضي القابلة للاستغلال الى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي وتعرض التربة للانجراف والتملح؛
- نقص التمويل الفلاحي والاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة بسبب سياسة التقشف في الانفاق العام؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تعديات الزحف العمراني وممارسات الاستغلال الجائر للاراضي الفلاحية.

الشكل رقم (03): حجم المساحة الغابية بالجزائر للفترة (2010-2019). **الوحدة: الف هكتار**

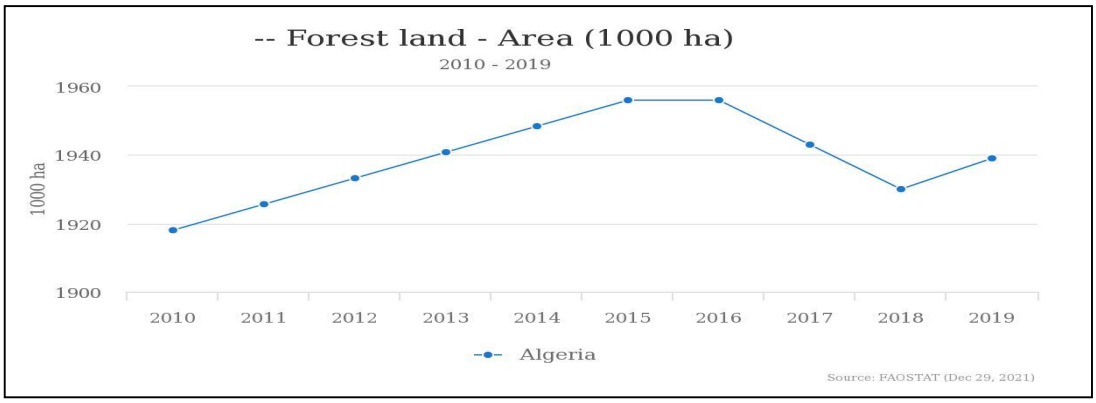

المصدر: المنظمة العالمية للزراعة والأغذية FAO عبر الرابط: https://www.fao.org/faostat/en/#data/RL/visualize

يبين الشكل رقم (03) تطور حجم المساحة الغابية بالجزائر للفترة 2010-2019، حيث يوضح أن المساحة الغابية بالجزائر ارتفعت من 1.918 مليون هكتار سنة 2010 إلى 1.956 مليون هكتار سنتي 2015 و2016، ثم انخفضت إلى 1.930 مليون هكتار سنة 2018، ثم ارتفعت الى 1.940 مليون هكتار سنة 2019، ويرجع هذا إلى سياسة على التشجير المكثفة واستحداث هياكل كاملة ومستقلة بالغابات، كالمحافظة العامة للغابات والتي وظيفتها السهر على حماية وتوسيع المساحة الغابية، وعلى الرغم من هذا تعاني المساحات الغابية من عدة انتهاكات وتعديات لعل اهمها:

- الازالة والاستغلال التجاري الجائر؛
- الحرث والتحطيب؛
- نقص الموارد المائية وغياب الارشاد الفلاحي؛
- سلسلة الحرائق التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة.

وتجدر الاشارة الى أن معدل الازالة في الدول العربية بلغ 1.3 بالمئة من مساحة الغابات في الوطن العربي، وهو ما يعد معدلا مرتفعا بالمقارنة مع معدل الازال العاملي الذي لا يتجاوز 0.3 بالمئة سنويا.(صندوق النقد العربي، ص 46)

2.4.حجم المستثمرات ومساهمة المناطق الطبيعية في الإنتاج الفلاحي:

الجدول رقم (01): مساهمة المناطق الطبيعية في الإنتاج الفلاحي. **الوحدة %**

طبيعة المناطق	المناطق السهلية والساحلية	الهضاب العليا	المناطق الصحراوية والواحات	المناطق الجبلية
مساهمة الإنتاج الفلاحي	% 42,3	%23,1	%17,5	%17,1

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وبفضل السياسات المبرمجة والبرامج الفلاحية وبجهود الفلاحين من أجل تحسين مستثمراتهم الفلاحية والتكيف مع الأوضاع الحالية، تم:

- تقليص الأراضي المستريحة بنسبة 11%؛
- زيادة في المساحات التشجير بنسبة 82%؛
- انخفاض في المراعي الطبيعية بنسبة 30%؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- زيادة في المساحات المسقية بنسبة 99%.

الجدول رقم(02): حجم المستثمرات ونسبة مالكيها.

حجم المستثمرات	نسبة المالكين	نسبة من المساحة المستغلة
من 0,1 إلى 10 هكتار	70	25
متوسط 10- 50 هكتار	22,6	52
أكبر من 50 هكتار	1,9	23
Hors sol	5,5	0

المصدر: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 245.

3.4.تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020) :

الجدول رقم (03) : تطور الواردات والصادرات الفلاحية والغذائية خلال الفترة (2010- 2020) الوحدة :مليون دولار

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المواد الغذائية والفلاحية	صادرات	305	357	314	402	323	239	327	349	373	388	443
	واردات	6027	9805	9023	9572	11005	9329	8224	8438	8736	8530	8600

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات(2012- 2020)+المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021

الجدول رقم(04): نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010- 2020) الوحدة مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات المواد الغذائية والفلاحية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	388	443
صادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2580	2255
النسبة المئوية %	18.83	16.68	15.33	18.6	11.49	11.61	18.36	18.08	13.18	15.04	19.65

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات(2012- 2020)+المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021

الشكل رقم (04): الحصص النسبية للتركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات (2019-2020)

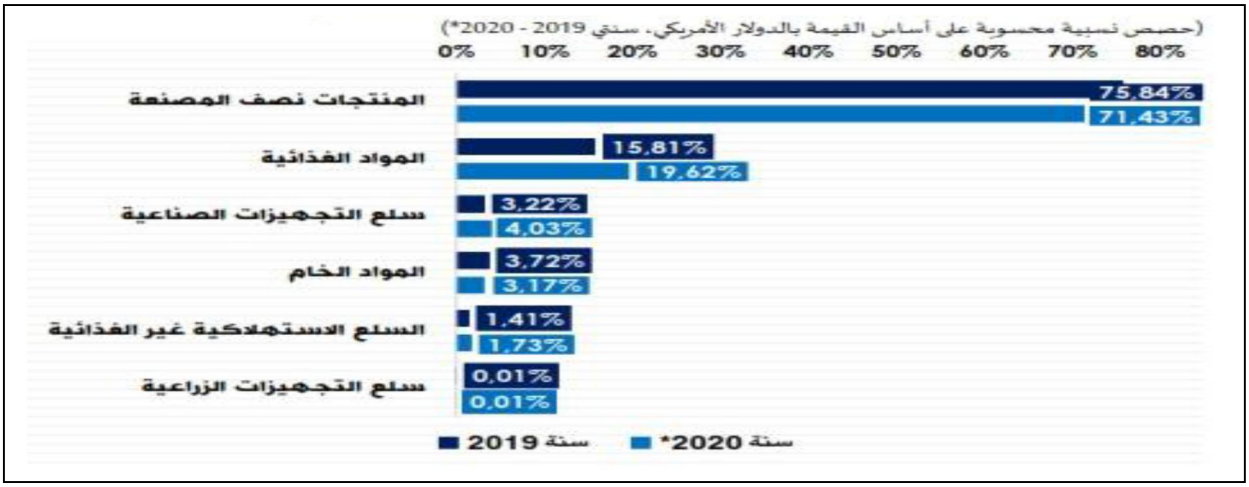

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (CNIS) تقرير 2021.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يلاحظ من الجدولين رقم (03) و(04) ومن الشكل(04) أعلاه، أن حجم صادرات المنتجات الفلاحية منها المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية بعد المواد نصف المصنعة ضمن الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت نسبتها اقصاها 19.65 سنة 2020، وهو ما يدل على أهمية هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى، لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة أمام الواردت من نفس الصنف، وهو ما يؤدي الى اتساع الفجوة الغذائية لعدم الصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وما يزيد من حدة التبعية لتركيز الواردات لمنطقة جغرافية واحدة (الاتحاد الاوربي)، فقد بلغت الواردات من الاتحاد الأوربي سنة 2017 ما قيمته 44.37%، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 18.38%، وهذا يؤثر سلبا على العائدات البترولية، وما يزيد من الضغوطات على الاحتياطي من العملة الصعبة.

4.4. تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(2010-2020):

الجدول رقم (05): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحية من الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة (2010-2020). الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة المضافة%	8.47	8.11	8.77	9.85	10.29	11.58	12.22	11.76	11.87	12.4	14.13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي ttps://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (05) أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بلغت ما متوسطه 10.86% خلال الفترة (2010-2020)، و حقق الانتاج الفلاحي الوطني ارتفاعا من حيث القيمة بنسبة 5.66 نقطة مئوية خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 8.47% سنة 2010 الى 14.13% سنة 2020، و يرجع هذا النمو في قيمة الانتاج الفلاحي إلى الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة والى الارتفاع العام لأسعار بعض المنتجات الفلاحية.

و ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية إلى 14.13% بنهاية 2020، و الى 16.2% باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات، و بهذا فإن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14.13% تجعل منه قطاعا انتاجيا هاما ومساهما رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.

وبلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73%، عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر بـ8.6 مليون هكتار، وتشير الاحصائيات الى أنه و خلال المخطط الخماسي لبرنامج التجديد الفلاحي (2015-2019)، بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.1%، بحيث نمت الخضروات بـ 3%، واللحوم البيضاء بـ 4.18%، و اللحوم الحمراء بـ 1.4%، و البقوليات بـ 8%، و الزيتون بـ12.5%، و التمور بـ 4% ، الى جانب الطماطم الصناعية بـ 8.6%.

و بلغ معدل النمو في شعبة الحبوب خلال نفس الفترة حوالي 10.3% منها 12% بالنسبة للقمح الصلب، و 11.8% لمادة الشعير، مقابل 3% للقمح اللين، و12.3% لمادة الخرطال.

ويرجع هذا النمو في القطاع الفلاحي إلى اطار العمل الذي تم من خلاله دعم المناطق الجنوبية بالطاقات المتجددة، وتوفير الامكانيات اللازمة من كهرباء ومياه لإنعاش النشاط الفلاحي سيما فيما يتعلق بالحبوب، إلى جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية، وتشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب والذرة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.4.مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة (2010- 2020) :

الجدول رقم(06): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب العمالة من اجمالي العاملين في الجزائر للفترة (2010-2020) الوحدة: %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة %	11.87	10.77	10.69	10.59	10.49	10.38	10.28	10.16	9.88	9.60	11.87

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

يتضح من بيانات الجدول رقم (06) أن هناك تراجع في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع على قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم.

خاتمة :

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، ومن خلال تشخيصنا لأهم مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر وأثرها الاقتصادي، توصلنا لعدة نتائج نبرز أهمها فيما يلي:

- تتوفر الجزائر على مقومات فلاحية متنوعة ومتعددة تؤهلها بأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز، إلا أن عدم تثمينها جعل القطاع الفلاحي يسجل أرقاما ضعيفة في التوازنات الكلية؛
- سعت الجزائر جاهدة في دعم القطاع الفلاحي من خلال عديد البرامج الفلاحية، لاعتباره من القطاعات الإستراتيجية التي تمكن من المساهمة بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد الوطني؛
- يساهم القطاع الفلاحي بامتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لجزء من الغذاء، بالإضافة إلى المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني؛
- تعاني المساحات الصالحة للزراعة بالجزائر من انحسار مستمر بفعل الظروف الجوية السائدة من كالجفاف، والظروف الناتجة عن الحرث العشوائي والرعي الجائر، ما أدى إلى تصحر العديد من الأراضي الفلاحية؛
- لا تزال شعبة تربية الحيوانات الحية وشعبة تربية المائيات بعيدتان كل البعد عن معطيات وإمكانيات الجزائر التي تزخر بها؛ وذلك لنفور المستثمرين من الاستثمار فيهما، وغياب الدعم الحقيقي لهما ولغياب البحث والتطوير في هذه الشعب.
- يعاني القطاع الفلاحي من قلة اليد العاملة نتيجة هجرة القوى العاملة الى قطاعات أخرى، اضافة الى ظاهرة النزوح الريفي؛
- أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من نقص أو غياب الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في المستثمرات الفلاحية؛
- عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد(الفلاحة، الصناعة، التجارة..)، و هو ما يخالف منطلق التنويع الاقتصادي.

التوصيات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن صياغة التوصيات التالية لتفعيل دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي:

- زيادة تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته؛
- الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي؛
- توسيع المساحات المزروعة وعصرنة الأساليب الزراعية، وتحديث تقنيات الانتاج الفلاحي الحيواني والنباتي؛
- تحقيق التنمية الريفية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته في المناطق الريفية للحد من النزوح الريفي وتشجيع العمل الفلاحي؛
- إعداد دورات تكوينية للفلاحين من خلال برامج الارشاد الفلاحي؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحقيق فائض إنتاجي للتصدير؛
- الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وتنويع منتجاته بإدخال التكنلوجيا الحديثة، وإعطائه الأولوية في مجال البحث العلمي الخاص بعلوم البيئة والتربة لما له من أهمية بالغة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستقر؛
- تشجع الزراعات الاستراتيجية المتمثلة في الحبوب والبقول الجافة والأعلاف والذرة والمحاصيل الزيتية والمحاصيل السكرية؛
- الرفع من العرض الفلاحي، وذلك من خلال عصرنة وتحديث جهاز الإنتاج الوطني وتنمية كافة شعبه وفروعه؛
- تعزيز النقل واللوجستيك وتوفير المدخلات الضرورية، مع تحسين الأطر القانونية والأنظمة التحفيزية لفائدة الفلاحين والموالين؛
- إشراك كافة القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة والتجارة والمالية.. بصفة تكاملية لتنمية القطاع الفلاحي وتنويع الاقتصادي الوطني.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم عبد الله، عبد الرؤوف محمد، (2017)، الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)، الطبعة1. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
2. خليل حسين، (2006)، السياسات العامة، بيروت، دار المنهل اللبناني.
3. حسينة حوحو، (2003)، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وانعكاساته على البطالة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر.
4. صليحة عشي، (2011)، الاداء والثر الاقتصادي والجتماعي للسياحة في الجزائر تونس والمغرب، اطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، الجزائر.
5. طالبي رياض، (2011)، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مذكرة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.
6. هاشمي الطيب، (2014)، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان.
7. ضيف أحمد، و عزوز أحمد، (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة شمال اقتصاديات افريقيا، المجلد 14، العدد 19.
8. صاري اسماعيل، و بوضياف مختار ، (2019)، سبل تنويع الاقتصاد لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد 01.
9. آسيا طويل، فاطمة الزهراء قندوز، آسيا مرابط،(2021)، تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد_19) _دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي_، les Cahiers du Cread، المجلد 37، العدد 03.
10. شليحي الطاهر، بن موفق زروق، (2018)، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 04.
11. بنيني بغداد، و بنيني عبد الرحمان، (2016)، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، المجلد01، العدد01.
12. خالد بن جلول، حمزة بعلي، عبد القادر فلفول، (2020)، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر(2000-2016)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02.
13. دنيا خنشول، (2020)، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع و إمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01.
14. سالم الجمل، و هشام مصطفى محمد. (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة كلية الشريعة والقانون* المجلد04، العدد41.
15. صبر سعود غالي، حمه سعيد شفان جمال،(2021)، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980_2019)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 14، العدد 02.
16. محرز صالح، راشي طارق، (2019)، التنويع الاقتصادي كبديل تنموي استراتيجي ضمن إطار التنمية المستدامة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 01.
17. عاطف لافي مرزوك،(2013) التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

18. بكدي فاطمة، (2013)، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة وذروها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد13.
19. نسمن فطيمة،(2017) الفلاحة الجزائرية بين التبعية و الاكتفاء الذاتي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 2.
20. روابنية كمال، باهي موسى،(2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05.
21. محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية،(2017)، التنويع الاقتصادي في الجزائر، Global Journal of Economics & Business(GJEB)، المجلد 2، العدد 2 .
22. يوسفات علي، النعماوي أمينة، و بابا أحمد عبد المجيد. (2017). اهمية التنويع الإقتصادي كإستراتجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية. *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال* ، 15-28.
23. عمر محي الدين محمود، و بوخرص احمد امين. (2020). القطاع السياحي في الجزائر بين الواقع ورهانات التنويع الاقتصادي. *ملتقى دولي حول سبل بناء وتعزيز القطاع السياحي في الجزائر كبديل استراتيجي من بدائل التنمية المستدامة*، (صفحة 114).
24. ليازيد وهينة،(2009)، برنامج التجديد الريفي في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع وافاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الاغواط، الجزائر.
25. المعهد العربي للتخطيط المعهد العربي للتخطيط، (2020)، التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي و أهدافه و محدداته، الكويت.
26. سياسة التجديد الريفي، (2006)، الجمهورية الجزائرية.
27. حامد عبد الحسين الجبوري. (2018). الاهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، مركز الفرات. تم الاسترداد من http://www.fcdrs.com .
28. ثابت حسان ثابت، ياسر عبد العالي جاسم، دور التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية، ص 8، متاح على الرابط: /https://www.academia.edu/30003594

المراجع باللغة الاجنبية:

29. CNES, Stratégies de Développement de l' Agriculture.Consulté le 25/12/2021, sur https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Session%20Pl%C3%A9ni%C3%A8re/FR/SP%2018/Strat%C3%A9gie%20de%20d%C3%A9veloppement%20de%20lagriculture.pdf
30. ESCWA, UN. (2001). Economic diversification in the oil-producing countries : the case of the Gulf Cooperation Council economies. New York.
31. MADR. (2012). Le renouveau agricole et rural en marché « Algérie » . Revue et perspectives.
32. Ministre de l'Agriculture, (2000). République Algérienne Démocratique Et Populaire,.
33. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports
34. https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Session%20Pl%C3%A9ni%C3%A8re/FR/SP%2018/Strat%C3%A9gie%20de%20d%C3%A9veloppement%20de%20lagriculture1.pdf

1

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)